مواقف ضبابية لمحاولة كسب الملائكة والشياطين

مؤتمر «الإصلاح» .. استرضاء انتخابي أم دعوة للإصلاح فعلاً؟

- أريد في هذه المقالة الوقوف عند مقررات المؤتمر العام الرابع لحزب الاصلاح «دورة الشيخ الاحمر» مستنداً على ثوابت واقعية ومعرفية تتسم بالطابع العلمي وتبتعد عن الانطباع والاستنتاج الذاتي، لذلك اخترت في إبداء ملاحظاتي على مقررات المؤتمر سقف المرجعية الديمقراطية القائمة على القبول باختلاف النظرة وتعدد الحلول للمشاكل الاجتماعية والوطنية والتي تقضي بوجود برامج انتخابية وصياغة قرارات حزبية مفصلة وواضحة تقدم إجابات وحلولاً حقيقية للمشكلات والتباينات الموجودة في الواقع بدلاً من أن تخلق تساؤلات أكبر، والتي تبتعد عن التعميم والاسترضاء الانتخابي وضبابية الرؤية والطرح وتركز على تقديم الحلول بدلاً من تضخيم المشكلات على أن يتم كل هذا تحت سقف الدستور والقانون والممارسة الديمقراطية السلمية، وسأسلك منهجاً تفصيلياً في بيان الملاحظات والنقد ومنهجاً عاماً، فالملاحظات والقضايا العامة التي تقال على مقررات المؤتمر الرابع هي كالآتي:

فائز سالم بن عمرو

البيان خضع لتجاذبات التيار السياسي والســـلفي والجهـــادي والقبـلي

- أريد في هذه المقالة الوقوف عند مقررات المؤتمر العام الرابع لحزب الاصلاح «دورة الشيخ الاحمر» مستنداً على ثوابت واقعية ومعرفية تتسم بالطابع العلمي وتبتعد عن الانطباع والاستنتاج الذاتي، لذلك اخترت في إبداء ملاحظاتي على مقررات المؤتمر سقف المرجعية الديمقراطية القائمة على القبول باختلاف النظرة وتعدد الحلول للمشاكل الاجتماعية والوطنية والتي تقضي بوجود برامج انتخابية وصياغة قرارات حزبية مفصلة وواضحة تقدم إجابات وحلولاً حقيقية للمشكلات والتباينات الموجودة في الواقع بدلاً من أن تخلق تساؤلات اكبر، والتي تبتعد عن التعميم والاسترضاء الانتخابي وضبابية الرؤية والطرح وتركز على تقديم الحلول بدلاً من تضخيم المشكلات على أن يتم كل هذا تحت سقف الدستور والقانون والممارسة الديمقراطية السلمية، وسأسلك منهجاً تفصيلياً في بيان الملاحظات والنقد ومنهجاً عاماً، فالملاحظات والقضايا العامة التي تقال على مقررات المؤتمر الرابع هي كالآتي:

- على الرغم من أن الإصلاحيين حرصوا على أن تكون مقرراته شاملة وتغطي كل القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، الا انه تم إغفال كثير من القضايا الجوهرية والسياسية، كما تم التركيز والاهتمام على قضايا ثانوية وأهملت قضايا جوهرية ملحة.

- غاب عن البيان المنهجية العلمية للقرارات الحزبية والبرامج التفصيلية، فالمقررات في كثير من القضايا تعتمد الجانب الخبري العام ولا تعتمد على التفصيل واستقصاء الحلول، فكثير من الأطروحات تحتاج الى الإجابة بكيف.. وما هي الآلية لهذا الطرح؟،

فقد أوحت الحلول المقدمة بأسئلة كثيرة تزيد الحيرة والغموض بدلاً من الإيضاح والاقتناع.

- وضع البيان لكسب الطرفين المختلفين، فلا توجد مسالة الا فيها قولان، فهم مع قضية الحراك «العادلة» وفي الوقت نفسه مع المرجعية الدستورية، وهذا النهج ساد في أكثر من المسائل المطروحة، فلا تكاد تقف على موقف صريح حازم من قضية مطروحة، فتدوير الزوايا الخطابية واللفظية سمت هذا البيان ومقرراته.

- يلاحظ الحرص على تجاهل مقصود لحقائق كبرى مثل قضية النسبية وتعديل قانون الانتخاب الذي عولج بشكل فضفاض، كما غاب عن مقررات المؤتمر الموقف من الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية والدول الكبرى المؤثرة، كما تم تجاهل قضية القاعدة وكيفية التعامل معها، وهذا ينفي عن قرارات المؤتمر ان تكون شاملة وتستجيب لمعالجة القضايا الملحة وبيان الرأي فيها.

- يلاحظ بقوة في مقررات المؤتمر ضبابية في النظرة من المرجعية الدينية للحزب كشعار ملتزم، فلم يظهر شعار «الاسلام هو الحل» كما تم التركيز والمطالبة بتطبيق الشريعة في القضايا الجنائية، والاجتماعية وتم إهمال الشرع في القضايا السياسية والاقتصادية.

- أبرز مؤتمر الإصلاح الصراع والتباين داخل الحزب الذي انعكس على القرارات النهائية التي حاولت مراعاة جهات داخلية في الحزب من التيار السياسي المدني والتيار الديني السلفي التقليدي «تحكيم الشريعة» والتيار الجهادي، والتيار القبلي، وتيار المثقفين، فلا ينطبع في ذهنك صورة واضحة تشكل مرجعية فكرية قوية تستند إليها وتتواتر في كل قضية مطروحة.

- تعمد البيان تبييض صفحة الحزب وتضخيم إنجازاته وتشويه أفعال وإنجازات مخالفيه من المؤتمر والرئيس والحكومة، فنجد قضية صعدة التي ذكروا أن الحكومة أشعلتها والإصلاح قام بالجهد الأكبر في حلها وتجاهلوا دور الرئيس وتقديمه التنازلات لحقن الدماء وحرصه على الوحدة الوطنية.

- عجز الاصلاح عن أن يأتي بحلول ومواقف يتخطى فيها موقف الحكومة، فعلى الرغم من انتقاده للسياسة الخارجية، إلا أن مقررات البيان ومواقفه جاءت إما موافقة لقرارات الحكومة في معالجة القضايا العربية والاسلامية وإما قدمت حلولاً اقل منها بالوضوح وإما التزام البيان بقضية الغموض والاختباء وراء العبارات العامة.

- تدل النتائج على ان فكر الاصلاح لم يتطور أو يتبدل ويواكب المتغيرات كثيراً، فما زال يقدم الاهتمام بالقضايا الاجتماعية ويستطرد في الحديث عنها دون أن يهتم بالقضايا الجوهرية حول شكل الدولة وطريقة صناعة مؤسساتها وموقفه من مشاركة المرأة في الحياة السياسية وقضية الحريات ومحاربة الارهاب.

القضايا التفصيلية

١- مرجعية الحزب:

ظلت المرجعية الدينية للاحزاب السياسية والاتكاء عليها في كسب أصوات الناخبين في الدول العربية مثار جدل ولم تنجح أكثر الاحزاب الاسلامية في إنضاج فكر تطبيقي وعملي وواقعي إلا حركة «حماس» في تبنيها خط المقاومة والحفاظ على ثوابت الأمة وكذلك حزب «العدالة» التركي الذي تبنى آلية للقفز بالشعب التركي من ركام المشكلات الاقتصادية، وكثيراً ما يستعمل حزب الاصلاح المرجعية الدينية كخطاب انتخابي يتصف بالعمومية، وقد ظهر هذا الاستغلال في الأمور الآتية:

أ- محاولة الربط بين قضايا دينية تاريخية وقضايا معاصرة للإيحاء بأن الاصلاح حقق الأمرين معاً، وحقيقة الامر ان المسالتين متناقضتان مختلفتان مثل ربط مسؤولة المكتب النسوي بين إنجازات المرأة التي منحها الإسلام وبين واقع المرأة الاصلاحية واليمنية.

ب- التزام الاصلاح بمقدمة طللية خطابية تسترضي الاتجاه الديني في الحزب التي بدأت بأية قرانية وربط انعقاد المؤتمر بأحداث دينية وتاريخية، ثم اختفاء المرجعية الدينية في أغلب المسائل المعالجة.

ج- الاكتفاء بالعبارات العامة من القضايا التي تشهد إشكالاً دينياً وفقهياً كالارهاب والتمكين السياسي للمرأة وقضية الحريات في معناها الواسع.

٢- قضية الانتخابات:

من أبجديات العملية الديمقراطية والانتخابية أن القانون الانتخابي العادل هو المدخل الأساسي للدولة ويرسم صورة الدولة ومؤسساتها وشكلها وطريقة الحكم، لقد جعل حزب الاصلاح سابقاً قضية عدم التوافق الانتخابي مخلة بمسار البلد الديمقراطي وذهب باتجاهات مبالغ فيها، ولكنه في مقرراته اكتفى بعبارات فضفاضة ومقتضبة من قبيل القبول بانتخابات نزيهة وحرة وجادة، وهذا يدل على أن قضية النظام الانتخابي كانت قضية تجيير سياسي ولم تكن قضية جوهرية في فكر الاصلاح وخطابه، فالبيان لم يتطرق الى المواد التي يجب أن تعدل وطريقة تعديلها، ولم يبين موقفه من النظام الانتخابي النسبي أو غيره.

١٣- القضية الجنوبية:

- اعترف البيان بالقضية الجنوبية وذكر من مظاهر الأزمة الجنوبية: عدم وجود مواطنة متساوية، وعدم التزام بمبادئ الشراكة الوطنية التي قامت عليها الوحدة، وهذا موقف متفق تماماً مع نظرة ما يسمى بالحراك، لكن عند الحلول يحصل التمايز والاختلاف ويدعو البيان الحكومة لمعالجة آثار الحرب وإزالتها والاهتمام بالتنمية والمشاريع في الجنوب، وكان الغرض الأساس من هذا الموقف كسب أصوات الجنوب على حساب القضايا الوطنية، ولذلك فهو يصف أعضاءه بانهم مناصرون بقوة في الحراك ونشاطه، ويظل السؤال الذي هرب منه الاصلاح .. ما موقفه من الاطروحات التي يتبناها «الحراك» من الدعوة الى الانفصال وتقرير المصير، وإذا تم الحوار معه ما هو سقفه ومرجعيته، كل هذه القضايا تم تجاهلها خوفاً من فقدان تأييد انتخابي.

٤- برنامج اللقاء المشترك:

جاء في البيان أن أحزاب اللقاء المشترك تصرفت بشكل مسؤول مع الأزمات، وقدمت الحلول بروح وطنية تحت مرجعية الدستور والقانون، وطالب البيان بتطوير آليات عمل اللقاء المشترك، ولكن ما هي هذه الآلية وطريقة الحل؟، فقد تعمد الاصلاح اتباع الإجمال والتعبير بعبارات فيها مساحة كبيرة من الغموض، فهم لم يحددوا برنامج أحزاب اللقاء المشترك ونظرتهم الواضحة والمحددة حول القضايا المهمة المجتمعية وتحديد هذه القضايا وطريقة الحل وما هي أولياتهم في القضايا هل هي وطنية معاشية، أم انتخابية أو سياسية خارجية ونحو ذلك، فهذا الكلام لا يؤسس لبناء برنامج يسعى لحل قضايا وطنية ومعاشية معقدة حسب زعمهم.

٥- التمرد في صعدة:

ادّعى الإصلاح أن له جهداً كبيراً في إيقاف القتال في صعدة والحقيقة أن الاصلاح كان موقفه ملتبساً من الفتنة في صعدة، وربما يكون مناصراً إعلامياً لهذا الفكر والفتنة التي اشتعلت، فإذا أردت الوقوف على المبادرات التي قدمها الاصلاح فليس هناك شيء يذكر، لكن هناك مبادرات قدمها الرئيس وتمثلت في التنازلات التي قدمت لحقن دماء المواطنين والقبول بالاختلاف السياسي والحزبي عبر الصندوق الانتخابي وليس الاختلاف العسكري.

٦- السياسة الخارجية:

هذه النقطة من أكثر النقاط ضبابية ويوجد فيها كثير من الإشكالات والأخطاء المنهجية، فالبيان يرى أن السياسة الخارجية للحكومة سادتها الارتجالية دون ان يوضحوا المرجعية والرؤية التي يجب ان تتبعها بلادنا في سياساتها الخارجية.. هل هي سياسة محايدة او سياسة برجماتية او سياسة ايديولوجية؟ وذكر البيان أن الغرض من تحسين السياسة الخارجية هو الاستفادة من برامج التنمية ومكافحة الفقر، وهذا اختزال شديد ومخل للسياسة الخارجية التي يجب ان تقوم على مراعاة الأمن القومي والاستراتيجي والثوابت العربية والإسلامية ومراعاة المتغيرات الدولية والمحلية، وطالب الاصلاح الدولة الالتزام بالمؤسسات في رسم السياسة الخارجية، ولم يذكروا ما المقصود بالمؤسسات؟ هل هي مجلس النواب أو المعاهد العلمية او الاحزاب؟ كلام غامض وملتبس، وهذا يدل على أن الاصلاح ليس له برنامج سوى اختيار الكلمات الجوفاء الواسعة والوقوف في المنتصف من القضايا الوطنية والداخلية والمعاشية والسياسية وتحييد نفسه عن هذه القضايا وتحميل الآخرين الأخطاء ويكون منزهاً عن النقد، فالغرض من هذا البيان كسب أصوات الملائكة والشياطين معاً.

٧- القوات المسلحة:

استفاض الاصلاح في بيان الضعف في عمل المؤسسة العسكرية والامنية وذكروا بالمهام الكثيرة التي يجب أن تعالجها هذه المؤسسة والطموحات الجمة الملقاة على عاتقها، ولكن عند الحديث التفصيلي عن رؤية الحزب وبرنامجه لعمل القوات العسكرية والأمنية اكتفى بكلمات مقتضبة مبهمة من باب إسقاط الواجب أكثر منها برنامج أو رؤية.

٨- حرية وسائل الاعلام:

قصّر بيان الاصلاح عند معالجته الحرية الاعلامية بضرورة التزام وسائل الاعلام بالحياد السياسي وذكر احداثاً لتجاوزات اعلامية حدثت بحقه، ثم طالب بإعطاء فرص متكافئة لجميع الأحزاب والتنظيمات السياسية دون تمييز بين من هو في السلطة او في المعارضة، وهكذا، فالمؤسسات الدولية والمنظمات الحقوقية تطالب بحرية وسائل الإعلام وعدم محاكمة الاعلاميين على ارائهم وأفكارهم، وكثيراً ما تهرب البيان من إبداء رأيه في قضايا تثير سخطاً او جدلاً يفقده أصواتاً انتخابية.

٩- تجاهل دور الرئيس :

تجاهل البيان دور فخامة الرئيس والحكومة في الدفاع المستميت ورفض تهم الارهاب الموجهة للشيخ الزنداني ورفاقه من القيادات الاصلاحية والوطنية، وعدم الاستكانة للضغوط التي مورست على اليمن ونجد أن الاصلاح لا يعترف في بيانه بقضية واحدة لحساب القيادة السياسية.

١٠- الحقوق والحريات:

نعتبر هذه النقطة من أفضل ما في البيان من وجهة نظري على الرغم مما فيها من فجوات، فقد قصر البيان في قضية الحقوق والحريات التي قصرها على العمل السياسي والوظيفة العامة وتجاهل عمداً ما تضعه المنظمات الدولية من قضايا كالحقوق الدينية والثقافية والاجتماعية وحقوق النساء وحقوق الاطفال وحقوق الاقليات والطبقات المهمشة وغيرها، كما أنه طالب بإنشاء منظمة حقوق إنسان مستقلة عن السلطة، لكنه لم يحدد ولايتها لمن، هل يقبل ان تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية التي توجه كثيراً من نقدها وأسهمها للإصلاح كحزب ديني راديكالي؟ ، ومن القضايا الملتبسة والتي تم الهروب منها عمداً تعليم الفتاة ومشاركتها السياسية والزواج المبكر والسجون غير الرسمية وهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

١١- الجانب الاجتماعي:

الملاحظة الكبرى أن بيان الاصلاح يلتزم التفصيل في القضايا الفرعية أو غير الأساسية مثل القضية الاجتماعية، بينما القضايا السياسية والجوهرية التي ترسم شكل الدولة واقتصادها وطبيعتها والقضايا السياسية والداخلية الكبرى جاء باهتاً وضعيفاً ومتعمداً القصور والتهميش، فالقضية الاجتماعية جاء فيه تفصيل جيد بالمطالبة بتخصيص مبالغ أكبر للضمان الاجتماعي والاهتمام بالتعليم وتخصيص المشاريع على كافة المحافظات ومحاربة ظواهر الثأر وعمالة الاطفال ومحاربة الرشوة، لكن آلية الحل هي الاشكالية الكبرى عند الاصلاح، فهم يطالبون بتطبيق شرع الله في معاقبة وإقامة الحدود لمعالجة قضايا القتل والسرقة، وفي هذا الكلام المأخذ الآتية:

- فرق الحزب بين الشرع والقانون وكان القانون اليمني لا يعترف بالشرع او بالأصح يراد تعزيز سلطات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وسلطات النزاهة لتكون سلطات خارج القانون ومحسوبة على جماعة حزبية ودينية معروفة.

- الإصلاح يطالب بتطبيق الشرع في القضايا الجنائية ويهمل الشرع في القضايا الاقتصادية والسياسية مثل قضية الحراك والقضايا الفكرية والسياسية الخارجية.

- تحدد هذه القضايا الازدواجية في نظرة الاصلاح لقضية الشرع وتطبيقها في أمور الدولة، أي يوجد غموض والتباس في قضية الشرع والدولة، فلا تكاد تجد وضوحاً ينعكس في جميع القضايا المطروحة والمعالجة، واظن أن هذه القضية دست وحشرت لتقنع التيار السلفي في التجمع.

١٢- الأوضاع الاقتصادية:

على الرغم من أن هذه القضية احتلت رقعة لا بأس بها إلا أنها اختزلت في مفاهيم وقضايا غير جوهرية، فقد أرجع البيان السبب الرئيس في المشكلة الاقتصادية إلى الفساد والإهدار، وهذا ليس صحيحاً فلا يمكن ان تبنى اقتصاداً بمجرد التحدث عن وقف الهدر والمطالبة بالمراقبة، ولكن الاقتصاد يبنى بسياسات اقتصادية حقيقية تفرز اقتصاداً واقعياً، ثم يصار الى ضبط الهدر وتعزيز المراقبة، وحاول البيان تقديم رؤية اسلامية للمشكلة الاقتصادية ولكنها جاءت مقتضبة وغامضة وتم الاقتصار على اتباع البنوك الحكومية سياسات التمويل الاسلامي، دون أن نعرف ما هو التمويل الإسلامي؟ وكيف سيتم فك ارتباط اقتصادنا بالاقتصاد العالمي، ولاسيما أن اليمن دولة فقيرة تعتمد على القروض الخارجية، كما ركز البيان على الاقتصاد الحقيقي والمقصود به الاقتصاد الزراعي والصناعي وفتح باب الاستثمار وهذا كلام جميل، ولكن كيف يتم صنع اقتصاد حقيقي بالاعتماد على الاستثمار فقط، وكذلك أهمل البيان الاقتصاد السياحي عمداً وفتح الموانئ الحرة وخاصة ميناء عدن وتم حشر قضايا مثل توزيع القمح الإماراتي ولا مركزية صندوق الإعمار وهي مع اهميتها ليس هذا باب معالجتها، والنقطة الأكثر التي تم التنبيه عليها هي دعم الزراعة وخاصة الحبوب ولم يتحدث البيان عن زراعة القات التي تهدر أكثر من (٥٠٪) من المياه والتي يجب أن تذهب الى زراعة الحبوب.

١٣- فلسطين:

لم يأت الإصلاح في القضية الفلسطينية كحزب من جيل أحزاب الاخوان المسلمين كلمة واحدة تختلف عن موقف الحكومة حول القضية الفلسطينية، كما أهمل دور اليمن الرائد ممثلاً بجهود فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية في دعم القضية الفلسطينية ومبادراته لرأب الصدع الفلسطيني، بل أشاد بموقف جمهورية مصر العربية في حرب غزة ونسي مواقف اليمن ولم يقدم رؤيته لحل الخلافات الفلسطينية.

١٤- قضايا الأمة :

اكتفى البيان بالعبارات العامة في نظرتها للمشاكل التي تعاني منها الأمتان العربية والاسلامية، فهو دعا الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي وكافة الدول العربية والاسلامية إلى القيام بدورها في حل مشاكل افغانستان والصومال والعراق، ولكن كيف هل من خلال تبني مبدأ المقاومة أو الحوار؟ فالبيان يتعمد القفز على الحقائق بتجاهل القوى الكبرى المتحكمة في اللعبة الدولية كالأمم المتحدة والمجتمع الدولي ومجلس الأمن والولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي.. فهذا هروب قاتل ودس للرأس في التراب.

١٥- القضايا المنسية:

تجاهل البيان قضية فوانتانامو وهي قضية كبرى وإنسانية، مع أنه ذكر قضايا شبيهة تهم قياداته كالزنداني وغيره ونسي قضية جوهرية وموقفه منها، وكذلك أغفل البيان قضية القاعدة التي تهدد أمن اليمن واستقراره ولم يتخذ موقفاً منها، وكذلك تعمد عدم التطرق الى نظرته ورؤيته لشكل الدولة ومعالجة قضايا تطرح في الساحة مثل الفيدرالية والكونفدرالية وحتى الانفصال، وتم الابتعاد عن تحديد موقفه في المجتمع الدولي ومؤسساته الكبرى. ■

> **فضَّل الإصلاح عدم تحديد مواقف من القضايا الوطنية الملحة واختبأ بالعبارات العامة**

> **طالب الإصلاح بتطبيق الشرع في القضايا الجنائية وأهمل قضايا التمرد والحراك**

قمة الدوحة.. هل ينتصر صوت العقل؟

■ من قمة عربية لقمة أخرى نجد أن النظام العربي الرسمي لايزال غارقاً حتى أذنيه في خلافات عربية -عربية ومصراً على أن تظل الخلافات السمة العامة للعلاقات العربية - العربية.

نقول ذلك والمواطن العربي ينتظر بأمل كبير أن يرى القمة العربية القادمة والتي تحتضنها العاصمة القطرية الدوحة في الثلاثين من مارس الجاري ينتظر منها أن تخرج بقرارات تحقق له الحد الأدنى من امكانية تطلعاته كمواطن عربي واجه ويواجه الكثير من التحديات على كافة المستويات وعلى كل المجالات، فقمة الدوحة المقررة تاتي وسط دعوات كثيرة لتنقية العلاقات العربية وانهاء أكبر قدر من الخلافات القائمة بين الدول العربية قبل وصول قادتها للدوحة.

الشيء المؤسف بهذا الشأن هو أن النظام العربي الرسمي يدرك تمام الادراك -ومن خلال وجوده على سدة الحكم لفترة طويلة ومن خلال تجاربه السابقة- أنه كلما اتسعت رقعة الخلاف العربي -العربي.. نتج عن ذلك الخلاف حالة ضعف للقرار العربي وفقدان القدرة على خلق حد أدنى للتضامن العربي بالاضافة الى أن الخلاف العربي -العربي يعطي الفرصة كاملة لأطراف غير عربية وربما لأطراف على عداء مع العرب وقضاياهم وحقوقهم المشروعة، يعطي الخلاف العربي لأولئك فرصة التدخل في القرار العربي واضعافه الى حد يعجز معه عن تحقيق أبسط حقوق يتطلع المواطن العربي من القمة العربية والقادة العرب أن يحققوها.

بقي أن نقول: إن عدداً من الأنظمة العربية مدعوة للقيام بواجباتها ومسئولياتها القومية وذلك بتصفية خلافاتها مع اشقائها من ناحية على أن عليها مراجعة حساباتها خاصة في خانة علاقات بعض الأنظمة العربية الحاكمة مع شعوبها المحكومة لأننا نجد أن حالة خصام دائمة هي السائدة بين الحاكم والمحكوم في العديد من الدول العربية مردها أن تلك الأنظمة لاتزال رافضة منح شعوبها حقوقاً مشروعة من مجالات الحريات السياسية، حق التعبير، وفي مجالات أخرى كتوفير حياة معيشية كريمة مستقرة.. الخ.

الأنظمة العربية محتاجة أن تصفي خلافاتها العربية -العربية قبل قمة الدوحة القادمة وبعدها والنظام العربي مدعو لإحداث تغييرات حقيقية داخل بلدانه لصالح المواطن العربي ولتحقيق مصالحه المشروعة على كافة المستويات بصورة مستمرة.. والنظام العربي ملزم أن يستفيد من أخطائه السابقة وما نتج عن تلك الأخطاء من تشرذم عربي واضعاف قراراته وبالتالي ضياع حقوقه وحقوق الشعوب العربية عامة.

وأخيراً نتمنى أن يرتقي النظام العربي الرسمي المشارك في قمة الدوحة الى حجم التحديات والمشكلات التي تواجه المواطن العربي اليوم وستؤثر سلبياً في حياته بالمستقبل ما لم يقم النظام العربي بكافة واجباته ومسئولياته، فكفانا خلافات وتشرذماً ومشكلات كلنا كنا خاسرين فيها وسيبقيها.. فهل ينتصر صوت العقل في قمة العرب بالدوحة؟!■

بعد أن أصابتها الباصات الإيرانية بالشلل

مؤسسة النقل البري.. هل تخرج من غرفة الإنعاش؟!

صنعاء-الميثاق

■ تعد المؤسسة العامة للنقل البري من أقدم المؤسسات الخدمية ومثلت شريان النقل الجماعي الذي ربط مختلف المناطق والمدن ببعضها البعض، كما كانت جسر توحد وتواصل بين أبناء اليمن لتكون من وقت مبكر احدى المؤسسات الوحدوية التي اسهمت بدور فعال في كسر حواجز التشطير حتى قيام الجمهورية اليمنية في ٢٢مايو١٩٩٠م، وبسبب متغيرات الظروف المستجدة والتحول الاقتصادي واجهت المؤسسة تحديات كبيرة إضافة الى تهالك الأصول وضياع بعض ممتلكاتها الثابتة والمتداولة وتراكم المديونيات عليها وكثافة حجم العمالة التي تعاني منها.. الأمر الذي دفع الحكومة تقسيمها الى ثلاث مؤسسات محلية هي: «المؤسسة المحلية للنقل البري صنعاء وعدن وحضرموت» ولم تستطع الصمود أمام المتغيرات الا المؤسسة المحلية للنقل البري صنعاء.. ولمعرفة واقع ومستقبل هذه المؤسسة يتحدث الأخ يحيى أحمد الكحلاني - نائب رئيس مجلس الإدارة - المدير التنفيذي قائلاً:

- كانت المؤسسة حتى عام ٢٠٠٤م تعاني من عدم استقرار وصل العجز بسبب تراجع خدماتها الى عدم قدرتها على دفع رواتب موظفيها وبرغم ذلك عملنا على إصلاح ما يمكن اصلاحه، ومن ذلك التخلص من مشكلة الباصات الايرانية التي عانت منها المؤسسة كثيراً ثم تم إعادة الجاهزية الفنية لما تبقى من اسطولها البري والعمل على تفعيل نشاطها تدريجياً والوفاء بالالتزامات التي عليها من رواتب وضرائب ومياه وتلفونات وكهرباء وغير ذلك.

مشيراً الى وجود توجهات لمعالجة اوضاعها وتحديث اسطولها سواء بضمانة بيع او رهن بعض أصولها او عبر شراء باصات جديدة من الحكومة او من أحد البنوك بضمانة هذه الأصول وعلى أن يتم الإيفاء بهذه الالتزامات خلال اربع سنوات خصوصاً وان المؤسسة لديها سمعة طيبة في السوق وتحظى بثقة المواطنين، ويلاحظ ذلك من خلال الاقبال الكبير على الانتقال بباصات المؤسسة.

مبيناً أن المؤسسة لا تحصل على اي دعم حكومي فكل رواتب العاملين وكافة مستلزمات التشغيل يتم تسديدها من إيراداتها، كما أنها لا تحظى بأي امتيازات الاستثمار الخاص الذي بموجبه تعفى شركات القطاع الخاص من الضرائب والجمارك وغيرها من التسهيلات، بينما نحن ندفع الضرائب والجمارك ولانحظى بأي تسهيلات.. مطالباً الحكومة أن تضمن المؤسسة بأصولها لتستورد عدداً من الباصات من أجل أن تتمكن من تقديم خدماتها بشكل أفضل في ظل السوق التنافسية.

- وعن الأسباب التي حالت دون خصخصة المؤسسة أو تصفيتها كبقية المؤسسات الأخرى للقطاع العام قال الكحلاني: المؤسسة عرضت للخصخصة ولكن القطاع الخاص لم يتقدم لشرائها بهدف مزاولة نفس النشاط وإنما لشراء أصولها.. واستخدامها والاستفادة منها في أنشطة أخرى، أما نشاط النقل فكان الأفضل بالنسبة له انشاء شركة نقل جديدة.. لذا لم تخصخص.. ايضاً التصفية لأربع سنوات بلا ميزانية معتمدة من الدولة باعتبار المؤسسة تتجه الى التصفية ولكن هذا لم يحدث، وهنا كان لابد من حل رئيس المؤسسة وخلال الفترة من عام ٢٠٠٤ - ٢٠٠٦م تمكنا من استعادة بعض نشاطها الخدمي والفني قرار الخصخصة عام ٢٠٠٦م وكانت المؤسسة تعمل بالباصات التي أعيدت اليها جاهزيتها الفنية اضافة الى الباصات الايرانية التي بسببها تعرضت المؤسسة الى نكسة، لأنها لم تكن بمواصفات جيدة ومتلائمة مع خدمة النقل الجماعي التي اعتادها الناس، وادت الى عزوف المواطنين عن خدمات المؤسسة التي أصبحت رديئة بسبب تلك الباصات.. موضحاً انه تم معالجة مشكلة الباصات الايرانية مع وزارة النقل وتم إعادة ٢٠ باصاً إلى الايرانيين بعد ان كان قد دفع للشركة ٦٠٠ الف دولار من قيمتها، ولان الباصات جرى استخدامها وبسبب رداءة صناعتها كانت قد تعرضت لتهالك سريع الا أنه تم استعادة ٣٠٠ الف من المبلغ المقدم وبها اشترينا باصات جديدة ذات مواصفات جيدة من شركة ايرانية أخرى بامتياز من شركة مرسيدس الالمانية.

علماً أنه بعد إعادة جاهزيتها الفنية وهكذا يكون عدد الباصات لدى المؤسسة ١٧ باصاً، وسددنا خلال فترة السنتين المبالغ المتبقية لعذبان ٧٠ مليوناً الى جانب تمويل نشاط المؤسسة.. الآن الباصات القديمة أصبحت تكلفة تشغيلها أكثر من ايراداتها وبقاؤها في الخدمة بوضعيتها تلك يؤثر على سمعة المؤسسة فهي تعمل منذ أكثر من ١٥ عاماً.

- وعن موقف الحكومة من المؤسسة بعد هذا التغيير أوضح الكحلاني بانها عملت على تقديم حلول بعد إعادة تقييم نشاط مؤسسات النقل البري بكل فروعها وما تمتلكه من أصول ثابتة ليتخذ قرار الدعم ببيع جزء من أصولها وهو القرار ٢١٢ لشراء ٢٠ باصاً لكل فرع.. لأن الأصول التي تمتلكها يكفي جزء منها لشراء باصات و تسديد الديون.

متمنياً إيجاد بنك يمول شراء الباصات بضمان اصول المؤسسة التي تعتبر ذات قيمة مالية عالية نظراً لما تحتله من مواقع حيوية داخل المدن الرئيسية، ولا يفوتنا أن نشكر الاستاذ عبدالرحمن الاكوع وزير الدولة امين العاصمة على الجهود التي بذلها في سبيل استعادة أراضي المؤسسة التي تم الاستيلاء عليها من قبل بعض الاشخاص والجهات الحكومية. ■